المحاضرة الثانية:المكونات الرئيسية للحكم الراشد أو الحوكمة

- **تمهيد:**

في نفس سياق المحاضرة الأولى والتي تضمنت تعاريف الحكم الراشد أو الحوكمة، وبالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا على أن الإدارة الرشيدة القائمة على النزاهة والشفافية والمساواة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع مع توقير رقابة فاعلة داخلية وخارجية، وهذا من أجل تحقيق رفاهية الأفراد والمواطنين، وهذا عبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

1. المكونات الأساسية للحكم الرشيد أو حوكمة:

للحكم الراشد عدة مكونات أساسية، نذكر منها ما يلي:

2.1. إحلال الديمقراطية:

يرجع أصل مصطلح الديمقراطية إلى اللغة الإغريقية اليونانية القديمة وتعني إجمالا سلطة أو حكم الشعب، أما المعنى الاصطلاحي فلا يختلف عن مؤداه اللغوي إذ يعني الديمقراطية حكم الشعب وأن السيادة في الدولة تكون ملكا لمجموعة المواطنين.

ويحمل اسم الديمقراطية في العالم اليوم أنظمة حكم تختلف فيما بينها في معنى الديمقراطية ومقوماتها ومضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مؤسساتها وهيئتيها.

و يعرف جوزيف شامبيتر الديمقراطية بقوله: "هي آلية لاختيار القيادة السياسية، فالمواطنون يعطون فرصة الاختيار بين قادة سياسيين أنداد يتنافسون للحصول على أصواتهم، وما بين دورة انتخابية وأخرى يتخذ رجال السياسة القرارات، وفي الانتخابات المقبلة يستطيع المواطنون استبدال المسؤولين الذين انتخبوهم".

كما يرى آلان تورين أن الديمقراطية في مفهومها البسيط هي: "مجموعة الضمانات التي تقي شر وصول بعض القادة إلى الحكم أو بقائهم فيه ضد إرادة الأكثرية، أي الحد من التسلط الفردي أو تعسف الدولة"

وفي تعريف آخر للديمقراطية وهي انتخابات حرة ونزيهة لاختيار ممثلي الشعب، وحريات أساسية معترف به من قبل الحاكم لفائدة المحكومين والتداول السلمي على السلطة وغيرها من الضمانات.

ويقول الدكتور محمد نصر أن الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم ، فهي ليست أساسا شكلا من أشكال الحكم، فالحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية، ولكن الدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومة (ديمقراطية، أوتوقراطية، أو ملكية) وقد تضع السلطة العليا في أيدي دكتاتورية كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية في الناحية الواقعية وفي أوقات الأزمات فيما يتصل جمهوريتها.

وهناك آراء متعددة تعتقد في أن الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم وإنما هي طريقة حياة المجتمع بلغت به درجة الثقافة والحضارة السياسية قدرا من النمو يؤهل للمشاركة التطوعية الهادفة في شؤون مجتمعه.

وعليه فإن الديمقراطية تقوم على أساس سيادة الشعب وامتلاكه للسلطة، يمارسها بطريقة مباشرة (الديمقراطية المباشرة) أو غير مباشرة وتسمى الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، كما يمكن للشعب أن يمارس الديمقراطية بطريقة شبه مباشرة، أي أن ينتخب نوابه في المجالس، ويحتفظ في الوقت نفسه بحق رفض القرارات والقوانين التي تصدرها أو إلغائها، ويمكنه كذلك اقتراح مشاريع قوانين.

وتجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية لا تتوفر على آلية أو جهاز للقياس حتى نقول أن هذا النظام أكثر ديمقراطية من غيره وهي القائمة على التمييز قديما (عدم تمتع الأجانب والعبيد بالحقوق السياسية والممارسة الديمقراطية في دولة المدنية) والتهميش حديثا(حكم الأحزاب بلغي وتهميش الآخرين).

وعليه فالحكم الراشد عادة ما يكون ملازما لمفهوم الديمقراطية في ضوء التحولات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتلازم المصطلحات معا بصيغة جديدة للحكم الديمقراطية والحكم الراشد.

إلى جانب هذا، فلكي يكون الحكم الراشد مقبولا إنسانيا واجتماعيا عليه أن يرسم لنفسه كهدف أساسي تقوية التنمية الديمقراطية، كونه لا يستطيع أن يتجسد في جو تخلو فيه المبادئ الديمقراطية، وفي المقابل فإن احترام المبادئ الديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا لتطبيق الرشادة، ومن هنا تكون المشروعية الديمقراطية الممنوحة للحاكم أو القيادة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات هي التي تؤسس الفعالية التي تعتبر من العناصر الهامة للحكم الراشد ولسياسة واستراتيجيات التنمية، أي أن هناك علاقة ديناميكية بين الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل توزيع عادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة.

2.1. الأنظمة الانتخابية:

يعرف الانتخاب بأنه: اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من عدد المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد".

كما تعرف الانتخاب كذلك بأنه: "نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختبار يجري بواسطة تصويت أو اقتراع".

ويعرف أيضا بأنه"التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب يسمح للناخب بأن يؤيد أو يرفض سياسة ما ويتمخض عنه اختيار النواب المكلفين بتطبيق سياسية معلومة".

أما (البحيري، 2021، صفحة 36)فيرى بأنه: " الوسيلة التي تمكن من اختيار الحكام بصورة ديمقراطية ، وتقوم هذه الوسيلة في جوهرها_ ولا سيما في النظم الديمقراطية النيابية على انتقاء واصطفاء واختيار أفضل – أفراد الأمة حتى يمثلوها وينوبوا عنها ويعبروا عن إرادتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد. وتؤدي الانتخابات بعض المهام الحيوية بالمجتمع لأنها تعد الشكل الأكثر شيوعا للمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية، فهي الوسيلة الرسمية التي يختار من خلالها المواطنين حكامهم ويحملونهم مسؤولية تلبية رغباتهم ومتطلباتهم، ومن ناحية أخرى فهي تحل محل العنف الذي يستخدم للحصول على الحكم أو السلطة".

إذا كانت القاعدة الديمقراطية كما يقول "جوزيف شومبيتر" تقضي أن تكون الحكومة مسئولة مسؤولية مطلقة أمام المواطنين من أجل تحقيق العدالة، فإن هذه الأخيرة تتطلب العمل بها بما يتيح المساواة بين جميع القوى السياسية للوصول إلى السلطة وعدم احتكارها من قبل جماعة واحدة أو حزب واحد.

وتظهر أهمية المشاركة السياسية في العلاقة التي يربطها المفكر"هينجنتون" بين المشاركة والتنمية السياسية، فعملية التنمية السياسية حسب تصوره تشمل ثلاثة تطورات وهي ترشيد السلطة، التمايز في الوظائف السياسية، والتهيئة للمشاركة السياسية، بحيث تزداد المساهمة الشعبية سواء من حيث عدد المشاركين ونطاق مساهمتهم وبروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة.

وهنا فإن الانتخابات الحرة والنزيهة تقوي الممارسات الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وإمكانية تجديد شكل النظام دوريا، ويكون ذلك من خلال استحداث هيئات مستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، كما أنها تصمم لتمثل جميع فئات المجتمع، وتشجع المنافسة النزيهة، كما تكرس الشفافية والحياد وتستقطب المشاركة الشعبية الواسعة للأحزاب والناخبين.

3.1. اللامركزية:

تعرف اللامركزية على أنها:" النظام الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية(الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها شخصية معنوية".

و بمعنى آخر هي حالة توزيع مهام السلطة، يمنح المناطق الإدارية حقوق الإدارة الذاتية، فيختص سكان كل وحدة إدارية أو مجموع وحدات (أقاليم) بإدارة شؤون وحدتهم أو إقليمهم إدارة ذاتية، ومن ذلك حق انتخاب المجالس البلدية ومنحها صلاحيات الإدارة الذاتية.

كما يعرض رودنيلي (1983) تعريفا للامركزية بقوله: " هي نقل وتفويض سلطة التخطيط واتخاذ القرار وإدارة الوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى هيئات ميدانية أو حكومات محلية"، فاللامركزية إذا هدفها التقريب بين المواطنين في الأقاليم البعيدة وسلطة الدولة، ليضل الارتباط قويا.

وعليه فاللامركزية تميل إلى تعدد مراكز القرار وذلك بإعطاء السلطة إلى المعنيين بالأمر أو إلى ممثليهم المباشرين حيث أن العلاقة بين السلطة المركزية وبين المنتخبين المحلين مبنية أولا على المراقبة على الأعمال وليس على الأشخاص وثانيا على مبدأ الانتخاب.

إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التقسيم الإداري للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الرشيد. فيشعر المسؤول أو المنتخب المحلي بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى، كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم مع ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.

وبالتالي السياسة التي يرسمها الحكم الرشيد يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين ،وتحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدر المساواة، وذلك من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي.

ومما تقدم يمكن القول أن مفهوم اللامركزية نعني بذلك قيام سلطات الدولة بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية(محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع، وبذلك يشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

4.1. نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونية:

كلمة دستور ذات أصل فارسي وتعني الأساس أو القاعدة أو البناء(الإنشاء)constitutions، وهو عبارة عن وثيقة مكتوبة (وقد تكون غير مكتوبة)، تمثل أسمى وأعلى الهرم بالنسبة لكل القوانين والتشريعات الأخرى، وتتضمن مجموعة القواعد الثانوية التي تبين طبيعة نظام الحكم في

الدولة، وكيفيات تكوين وعمل السلطات واختصاصاتها وعلاقاتها ببعض، ونظرا لعلوية الدستور، فإن القوانين الأخرى جميعها تتبعه ولا تخالفه وإلى اعتبرت باطلة.

كما يمكن أن يتغير الدستور من فترة لأخرى، حسب تغير الأحوال والظروف في الدولة أو تحت تأثير معطيات خارجية، وهذا ما حدث كثيرا في الجزائر منذ استقلالها، وآخر تعديل دستوري كان في أواخر سنة 2020 وبدأ تطبيقه رسميا في 2021/01/01 بعد أحداث الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019.

ويعرف الفقه القانوني بشكل عام الدستور بأنه مجموعة من القواعد السلوكية الواجبة التطبيق على السلطات العامة والأفراد والجماعات داخل الدولة، والمقترنة بجزاء سياسي أو جنائي لضمان انطباق تلك القواعد السلوكية...وكان في البداية يستمد من العرف أو الدين، ثم أصبح على السلطة العامة صياغة قواعد قانونية مستمدة إلى الإدارة العامة تنظم العلاقة بين السلطات العامة الحاكمة وبينها وبين المحكومين في المجتمع.

وعليه، فالدستور هو أكبر ضمانة للحقوق القانونية للأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية والأقليات، حيث يعطي لكل منها حقوقها ويحدد واجباتها اتجاه المجتمع والدولة، وبذلك يضمن الشعور العام بالطمأنينة ولامان الاجتماعي والاستقرار السياسي ويفتح الباب لتكريس الحكم الراشد، وبالتالي قيام تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

ويرى مونتسكيو أن أهم ضمانة لوقف التسلط هي تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات كأساس لبناء نظام ديمقراطي، وإن مبدأ الفصل بين السلطات هو: "عدم الجمع بين السلطات وعدم تركيزها لدى هيئة واحدة".

كما يعرف الفقيه الدستوري إسمان هذا المبدأ بكونه: "مبدأ يقتضي إسناد خصائص السيادة التي تختلف بعضها عن بعض إلى أفراد أو هيئات مختلفة ومستقلة بعضها عن بعض كذلك، ولما كانت الأمة هي مصدر السلطة، فهي التي تسند هذه الخصائص المختلفة والمستقلة إلى الهيئات المختلفة والمستقلة".

وباعتبار أن الدستور هو عماد قوانين الدولة، فيجب على صناع الدساتير أن يحرصوا على بناء دستوري يوافق ما ينشده المجتمع ومنسجما مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن تكون السيادة للقانون داخل الدولة وضمان العدل، والحقوق القانونية.

خلاصة

الحكم الرشيد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة المواطنية والمحاسبة والشفافية، وبناء على توفر مجموعة من المؤشرات التي تشمل على هذه الأبعاد الثلاثة المتكاملة فيما بينها، يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم وضمان حرياتهم.